أجواء بيروت توحي بـ «شرّ مستطير»... و«مذكرات» دمشق كأنها... الإنذار المبكر

لبنان: «ضوء أحمر» دولي - عربي لسورية

| بيروت - «الراي» |

غداة العاصفة السياسية التي اثارتها خطوة اصدار 33 مذكرة توقيف غيابية سورية في حق شخصيات معظمها قريب من رئيس الحكومة سعد الحريري، ترسم اوساط واسعة الاطلاع صورة إجمالية لتداعيات هذه الخطوة باعتبارها خطأ سورياً موصوفاً من مختلف الجوانب ولو انها اتاحت لحلفائها في لبنان الاستناد الى هذا التطور لاكمال معركتهم على «المحكمة الخاصة بلبنان».

وقالت لـ «الراي»، ان الخطوة السورية انعكست سلباً بادئ الامر على كل المسار الانفتاحي بين دمشق والحريري وما يمثله، فاظهرت دمشق بذلك انها لا تحسن ادارة نفوذها في لبنان الا من موقع الطرف والفريق وليس من موقع «الدولة الراعية» المتوافق على دورها من الجميع. وهي بذلك اعادت عقارب الساعة الى الوراء فعلاً ما يطرح تساؤلات عميقة حول اهدافها وحساباتها، ما دامت تتحمل متفردة مسؤولية التدهور المفاجئ لهذا المسار.

والى جانب هذه النتيجة، تلفت الاوساط نفسها الى ان الخطوة السورية اعادت شدّ عصب قوى 14 مارس، ربما بطريقة عجز عنها حتى حلفاؤها وسياساتهم في لبنان، وهو امر يفترض ان يؤخذ جيداً في الحسابات لان فريق 14 مارس عانى طويلاً من احراج وحتى ومن تمايزات واسعة طوال حقبة الانفتاح السابقة بين دمشق والحريري ابتداء من 19 ديسمبر الماضي، ولكن اصدار المذكرات السورية شكل عامل تصليب جديد لهذه القوى وانما هذه المرة لمصلحة «صقور» هذا الفريق الذي شكلت الخطوة السورية قرينة قاطعة له لشدّ «الحمائم» الى منطقه.

ومن المتوقع بطبيعة الحال ان يترك هذا التطور اثره المباشر على مجريات الصراع الداخلي من جهة واستعادة المناخ الحاد في الخطاب السياسي حيال سورية من جهة اخرى.

اما ثالث الانعكاسات في رأي الاوساط، فيتمثل في ان الضغط السوري على الحريري على خلفية دعم سورية حلفائها في المعركة ضد المحكمة الدولية بدأ يستدرج محوراً دولياً، عربياً واسعاً أخذ يطل برأسه مجدداً على المشهد اللبناني بعد طول غياب. ذلك ان المرحلة السابقة، ومنذ تسلم الحريري منصبه الحكومي، تميزت بانكفاء دول غربية وعربية انكفاء ملحوظاً عن المشهد اللبناني.

ويبدو واضحاً ان ازدياد الضغوط التي تمارسها سورية وحلفاؤها في لبنان في معركة اسقاط الالتزامات اللبنانية حيال المحكمة الدولية بدأت تشكل بداية اشعال للانذارات او للاشارة الحمراء امام دول اساسية، كالولايات المتحدة وفرنسا في الجانب الغربي، والسعودية ومصر في الجانب العربي، وهو الامر الذي ترجمه صدور مواقف متعاقبة عن هذه الدول في اليومين الاخيرين اجمعت فيها على التمسك بالمحكمة الدولية ورفض اي عرقلة لعملها.

ولعل الاهم من هذه المواقف، هو ان بداية تحرك هذه الدول يعكس تحسسها بضرورة العودة الى المشهد اللبناني قبل ان تتفلت الضغوط الى مناحة اشد خطورة مع المراحل المقبلة. وهذا ما يعني ان الخطوة السورية كانت «صاحبة الفضل» في استحضار صراع المحاور مجدداً الى المشهد اللبناني اقله على صعيد اعادة التوازن المفقود في هذا المشهد.

وقالت مصادر متابعة لـ «الراي»، ان الوضع في بيروت مرشح للاستمرار في ترنحه فوق «فوهة» من التصعيد لكن «المضبوط» لامرار زيارة الرئيس الايراني محمود احمدي نجاد للبنان، اما بعدها فإن بيروت ستكون في مهب «شر مستطير» من الصعب التكهن بسيناريواته.

وكان المشهد الغربي . العربي سجّل المواقف الآتية الداعمة بقوة للمحكمة الدولية والرافضة لأي تعطيل لها:

* تأكيد الناطق باسم الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون مارتن نيسيركي، أن المحكمة الخاصة بلبنان ستواصل عملها بصرف النظر عن محاولات المعارضة حجب حصة لبنان من تمويلها، مكرراً أن عمل المحكمة مهم للبلاد، موضحاً أن المحكمة لديها تفويض من مجلس الأمن، وسنسعى بقوة الى التأكد من أنها ستقوم بعملها».

* تجديد واشنطن دعوة الحكومة السورية الى «احترام سيادة لبنان» واعتبارها أن المحكمة الخاصة بلبنان «هي لإنهاء عهد الإفلات من العقاب الذي رافق الاغتيالات السياسية في هذا البلد».

* اعلان الناطق باسم وزارة الخارجية الفرنسية برنار فاليرو، رداً على سؤال عن اصدار القضاء السوري مذكرات التوقيف في حق الشخصيات اللبنانية والعربية والاجنبية، «ان المحكمة نفسها استبعدت بعض الشهادات التي لا تساهم في كشف الحقيقة»، تعبيراً منه عن استقلاليتها.

* تشديد الرئيس المصري حسني مبارك على انه لا يجوز أن يصبح مصير الوفاق اللبناني وتعايش كل طوائفه وأبنائه رهينة القرار الظني، المتوقع أن يصدر عن المحكمة الخاصة باغتيال الرئيس رفيق الحريري، أياً كان محتواه.

وجاء موقف مبارك بالتزامن مع تأكيد الناطق باسم وزارة الخارجية المصرية حسام زكي أن القاهرة والرياض «تدعمان» المحكمة الخاصة بلبنان، وتعتبران ان محاولات تعطيلها «لن تحقق هدفها».

ويذكر ان تقارير تحدثت عن أن الحريري بحث مساء اول من امس في اتصال هاتفي مع الرئيس المصري التطورات اللبنانية.

وترافقتْ المواقف العربية مع حِراك للسفير السعودي في بيروت علي عواض عسيري الذي زار امس، رئيسيْ الجمهورية ميشال سليمان والحريري غداة اجتماعه برئيس البرلمان نبيه بري والنائبين وليد جنبلاط وطلال أرسلان، وسط معلومات عن انه مكلَف من قيادة المملكة بإجراء مروحة واسعة من المشاورات لا تستثني أحداً من الفرقاء السياسيين من أجل استمزاج آرائهم في ما يخص موضوع المحكمة والقرار الظني.

وفي موازاة هذه اللوحة، انهمكت بيروت في قراءة مجموعة تسريبات سوريّة عبر صحف قريبة من فريق «8 مارس» عكست موقف دمشق من انتهاء «فترة السماح» او ما سمي «الدلال» في العلاقة مع الحريري «لان ساعة الحقيقة وحسم الخيارات دقت».

وفي هذا الإطار، نقلت تقارير ان الرئيس بشار الأسد ابلغ الى العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز عبر نجله الامير عبد العزيز خلال آخر لقاء بينهما ليل الاربعاء الماضي «ان على الحريري تنفيذ تعهّداته، أو الإفساح لسواه إذا وجد نفسه محرجاً»، مشيرة الى «ان الأبرز في ما يقتضي برئيس الوزراء اللبناني اتخاذه موقفا صريحا من القرار الظني المتوقع صدوره عن المحكمة الدولية، وكذلك موقف من المحكمة نفسها التي اعتبرتها دمشق أخيراً مسيّسة، وحضّت على إلغائها».

كما اشارت تقارير مماثلة الى أن الحريري يعقد اجتماعات مع المقربين منه للتباحث بكيفية مواجهة خطوات المعارضة لإسقاط الحكومة في المرحلة المقبلة، موضحة انه جرى خلال هذه الاجتماعات الاتفاق على أنّ «المهمة الأولى ستكون حماية السرايا الحكومية وما حوْلها، بما فيه منزل الرئيس الحريري في وسط العاصمة، وحماية المؤسسات الرسمية والأمنية الأساسية وعدم السماح بسقوطها بيد أنصار المعارضة»، ذاكرة ان فرقة من القوى الأمنية التابعة للمديرية العامة لقوى الأمن الداخلي انتشرت في محيط مبنى المديرية (الأشرفية) بعد صدور المذكرات القضائية السورية، كما سُجل ارتفاع متاريس للحماية.

في هذه الأثناء، قال الحريري، امس، ان جلسة مجلس الوزراء التي تعقد اليوم في القصر الجمهوري ستناقش جدول اعمال عادياً من دون التطرق الى المسائل الخلافية التي سترجأ الى ان تهدأ النفوس، داعياً المواطنين الى الاطمئنان وعدم الخوف، في ما بدا رداً على التقارير عن «سيناريوات» المرحلة المقبلة.

وبالتزامن اشارت معلومات الى ان الحريري منزعج من الخطوة السورية (إصدار المذكرات) التي ترافقت وزيارته إلى السعودية، لافتة الى ان مدير مكتبه نادر الحريري أجرى اتصالا بمستشارة الرئيس السوري، بثينة شعبان، واطلع منها على خلفية قرار القضاء السوري «وكان تأكيد من شعبان أنّ القرار ليس له أبعاد سياسية على الإطلاق وأنّ ذلك لن يؤثر على علاقة الرئيسين بشار الأسد وسعد الحريري»، وموضحة ان رئيس الحكومة أوعز إلى نوّابه ووزرائه بعدم التعاطي بسلبية مع القرار القضائي السوري، وعدم التصويب بأي شكل من الأشكال ضد القيادة السورية، بانتظار ما ستؤول إليه الاتصالات والمشاورات التي سيجريها مع القيادة السورية.

وكان الحريري عبّر عن انزعاجه من الخطوة السورية خلال جلسة مجلس الوزراء «المضبوطة» اول من امس، اذ أعرب عن استياء كبير من المذكرات لـ«كونها طالت فريقاً سياسياً معيناً»، وقال: «من جهتي مستمر في العلاقة مع سورية، ولكن لا نستطيع ان نقول ان المذكرات لم تترك أثراً، بل هي وترت الأجواء وارجعت الامور الى الوراء»، مضيفاً: «الأمور أصبحت واضحة لنا، وآسف لصدور هذه المذكرات التي لا اعتبرها مجرد موضوع قضائي بل تدبير سياسي ولن اتعاطى معها في شكل ايجابي، فالعلاقات التي أردناها مع سورية انما هي علاقات بين بلدين في اطار مؤسساتي وليس بهذه الطريقة».

ولفت الى انه «في الماضي كانت هناك استنابات قضائية ومفهوم لماذا تركت مفتوحة وفي أي اتجاه». وإذ نبّه الى «الخطاب التصعيدي الذي يثير هواجس ومخاوف لدى اللبنانيين»، أكد مضيه «في بناء افضل العلاقات مع سورية»، مذكراً «بالتزامه المحكمة الدولية ومعالجة كل المشاكل بالحوار والحكمة»، متسائلاً: «هل يجوز ان نتبلغ عن هكذا مذكرات عبر الاعلام، ومن دون صدور تبليغات سابقة»، لافتا الى «ان الامر غير لائق بحق الدولة والمؤسسات».

بدوره، تناول سليمان الموضوع، متمنياً «لو ان هذه المذكرات لم تصدر»، داعياً الى «معالجتها قضائياً بطريقة مؤسساتية ومن خلال الوزارتين المختصّتين (في لبنان وسورية) وبروحية العلاقات المميزة التي نريدها مع سورية».

واشار الى «ان المحكمة تقرر إنشاؤها في مجلس الأمن وتبنّتها هيئة الحوار والتزمت بها البيانات الوزارية، غير أنها تعرّضت للجدل بسبب انخفاض صدقيتها لدى الرأي العام اللبناني، جرّاء طريقة معالجة موضوع الضباط الأربعة والتسريبات في مجلة دير شبيغل، ما يقتضي العمل على تعزيز صدقيتها من خلال الاستقلالية والابتعاد عن التسييس والتفتيش عن كل القرائن والأدلة والنظر في مختلف الاحتمالات في شأن الجهة المنفذة للاغتيال». وأضاف ان الموضوع «يتطلب معالجة عاقلة وحواراً هادئاً على نحو يحفظ التماسك الوطني، دون إطاحة الالتزامات الدولية للبنان كلياً».

وبعد كلمتي سليمان والحريري، طالب وزراء من 14 مارس، من غير المحسوبين على «تيار المستقبل» بإصدار بيان يندّد بمذكرات التوقيف، فدعا الرئيس إلى الهدوء وعدم أخذ الموضوع إلى الحيّز السياسي. وعقّب الحريري بأنه أمر قضائي يعالج ضمن الأطر القضائية، من دون أن يسقط البعد السياسي لجهة توقيت صدور هذه المذكرات.

وفيما تميّزت مداخلات وزيري حزب الله بالهدوء، استغرب وزير الطاقة جبران باسيل إثارة الموضوع من أشخاص كان موقفهم السابق لدى إثارة ملف شهود الزور أن مجلس الوزراء لا يحق له التدخل في الشؤون القضائية. ونتيجة «مناقشة طويلة وصريحة»، حسب المعلومات الرسمية، أكد مجلس الوزراء «الحرص على تعزيز العلاقات اللبنانية ـ السورية، وقرر تكليف وزير العدل بمتابعة القضية مع وزير العدل السوري في ظل احترام الأصول القانونية، وبما يحقق العدالة والسيادة الوطنية». كذلك طلب المجلس توزيع نسخ من تقرير وزير العدل عن شهود الزور على الوزراء، تمهيداً لمناقشته في جلسة مقبلة.

السيد نفى تلقي أي من الضباط الـ 4 دعوة للشهادة من القضاء السوري

نفى المكتب الاعلامي للمدير العام السابق للامن العام اللواء الركن جميل السيد ان يكون تلقى «مع أي من الضباط الآخرين أي دعوة للشهادة من قبل أي قاضي في دمشق»، مشيراً الى انه سبق أن تقدم بافادته وشهادته لدى تقديم دعواه في دمشق امام قاض التحقيق الاول قبل نحو عام .

وكان تردد أمس قيام القضاء السوري باستدعاء «الضباط الاربعة» اللواءين السيد وعلي الحاج والعميدين مصطفى حمدان وريمون عازار، للاستماع اليهم في قضية شهود الزور، وهم الذين كانوا اوقفوا لـ 44 شهراً للاشتباه بتورطهم في جريمة اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري.

وأوضح المكتب الاعلامي، من ناحية ثانية «أن بعض وسائل الاعلام تطرقت بصورة خاطئة الى إسم الوزير السابق باسم السبع و(نائب رئيس المحكمة الخاصة بلبنان) القاضي رالف رياشي من بين الاسماء التي شملتها مذكرات التوقيف السورية في مؤامرة شهود الزور وشركائهم»، معلنا «أن هذين الإسمين ليسا مطلقاً بين الأسماء الثلاثة والثلاثين المدرجة في تلك المذكرات».

«لدينا وثائق عن تحذير أشخاص من التوجه الى مركز التجارة العالمي في 11 سبتمبر 2001»

أحمدي نجاد يحذر أميركا من مهاجمة إيران: الغرب حوّل 11 سبتمبر الى هولوكوست جديدة

طهران - ا ف ب، يو بي آي - اطلق الرئيس الايراني محمود احمدي نجاد، أمس، تحديا امام الولايات المتحدة وحلفائها بفرض مزيد من العقوبات على بلاده، مؤكدا ان عقوبات مماثلة لن يكون لها اي اثر على طهران، محذراً أميركا من شن أي هجمات عسكرية، ومتهما من ناحية أخرى الغرب بتحويل تفجيرات 11 سبتمبر في نيويورك إلى «هولوكست» جديدة لاستغلالها.

وخلال خطاب في الريف الايراني في مدينة جورجان الشمالية، قال احمدي نجاد: «خلال سفري (نهاية سبتمبر الى الولايات المتحدة)، شددوا على ان العقوبات كانت فاعلة. اجبت بان هذا ليس صحيحا».

واضاف ساخرا: «بعدها، اكدوا انه في حال لم تؤت العقوبات بالنتائج المرجوة فانهم سيفرضون المزيد من العقوبات بحلول عامين. جوابي لهم: لا تنتظروا عامين بل افعلوا ذلك الان وسنرى ما انتم قادرون عليه».

وأضاف أن الولايات المتحدة شنت حربا شاملة في الشرق الاوسط تحت ذريعة هجمات 11 سبتمبر 2001.

وتابع أن «الغرب يريد تحويل حادث 11 سبتمبر الى هولوكوست جديدة حتى يستغلها لتحقيق مآرب خاصة».

وقال إن لدى إيران وثائق كثيرة تبيّن أنه تم إبلاغ البعض قبل أيام من حادث مهاجمة برجي مركز التجارة العالمي في نيويورك بألاّ يذهبوا إلى هذين البرجين بتاريخ 11 سبتمبر، مضيفاً «لو ان جميع ساكني البرجين كانوا موجودين هناك عندما وقع الحادث لكان عدد القتلى أكبر بكثير من 3000 شخص».

وكرر ان خطة مهاجمة برجي مركز التجارة العالمية «كانت معدة سلفاً من أميركا»، قائلاً ان «الحكومة الأميركية وجهت أصابع الاتهام في البداية الى المسلمين وبذريعة هذا الاتهام قررت مهاجمة أفغانستان والعراق إلاّ أن السؤال الذي بقي في الأذهان هو كيف يمكن لأشخاص عدة ان يخترقوا التحصينات الأمنية للقوات الأميركية ويدمروا برجي التجارة اللذين يمثلان مكانة أميركا»؟

وأضاف «قالوا أن 3 الاف شخص قتلوا في هذا الحادث، وهذا عمل غير إنساني، لكن ينبغي القول من جهة أخرى بأن أكثر من 110 آلاف شخص قتلوا في أفغانستان وحسب أقل التقديرات 350 ألف شخص قتلوا كذلك في العراق».

وقال ان «جندياً أميركي متغطرساً يطأ بحذائه رأس طفل عراقي يبلغ من العمر ست سنوات ويضغط على رقبة الطفل»، متسائلاً «أي منطق يقر هذا العمل»؟

من ناحيته، قال قائد القوات البحرية للجيش الايراني الاميرال حبيب الله سياري، أن هذه القوات في أعلى مستويات الاقتدار والتجهيز، وانها تحتل الموقع الأول بين نظيراتها في المنطقة من ناحية التجهيزات والقوى البشرية.

إيرانية تعد دولارات أميركية في وسط طهران أمس (اف ب)

بقائي زار آثار الأقصر

الأقصر (مصر) - د ب ا - وسط تكتم اعلامي وإجراءات أمنية مشددة، اختتم نائب الرئيس الإيراني لشؤون السياحة حميد بقائي، زيارة لمدينة الأقصر في جنوب مصر، مساء اول من أمس، منع الصحافيون من تغطيتها.

وكان بقائي وصل إلى القاهرة الجمعة الماضي لحضور توقيع اتفاقية تسمح بعودة رحلات الطيران المباشر بين مصر وإيران في تطور جديد ومفاجئ لمسار العلاقات بين البلدين.

«الرسالة السياسية وصلت ولا إمكان لإلغاء المحكمة»

حوري لـ «الراي»: الحريري لن يتخلى عن فريقه ولن يتراجع عن الانفتاح بالعلاقة مع سورية

| بيروت - من محمد بركات |

شدّد النائب عمار حوري (من كتلة الرئيس سعد الحريري) على أنّ «الرئيس الحريري سيبقى رئيسا للحكومة ما دامت المقتضيات الوطنية تتطلب منه أن يبقى، وما دام هو مقتنعاً بالاستمرار في موقعه».

وأكد أنّ «مذكرات التوقيف السورية» لن تؤثر على العلاقة بين سورية والرئيس الحريري، كما لن تغيّر اقتناعنا كـ «تيار المستقبل» وكغالبية نيابية بضرورة فتح صفحة جديدة مع سورية، صفحة ستتزايد إيجابياتها رغم كل ما يجري لأنّ هذه قناعتنا، موضحاً «الثابت الوحيد بالنسبة الينا هو هو عدم التراجع عن الانفتاح في العلاقة مع سورية وعدم تخلي الرئيس الحريري في الوقت نفسه عن فريقه».

وجاء كلام حوري في حديث الى «الراي» في ما يأتي نصّه:

• تحدثت تقارير صحافية اليوم عن أن الرئيس السوري بشار الأسد طلب من خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز عبر نجله الأمير عبد العزيز أن على الرئيس سعد الحريري «تنفيذ تعهّداته أو الإفساح لسواه إذا وجد نفسه محرجاً»؟

الرئيس الحريري سيبقى رئيسا للحكومة ما دامت المقتضيات الوطنية تتطلب منه أن يبقى، وما دام مقتنعاً بالاستمرار في موقعه. ولا يراهن أحد على أنّه يبحث عن السلطة والموقع، لكن إذا كان الطرف الآخر يريد فرض وجهة نظره بالقوة فيكون ذلك إنقلاباً على النظام الديموقراطي. لكن إذا سارت العملية الديموقراطية بشكل طبيعي ليكون خارج السلطة، فهذا موضوع آخر.

• هل وصلتكم الرسالة السورية من خلال مذكرات التوقيف؟

أولا الرسالة السياسية واضحة، وهي موجّهة إلى الرئيس الحريري بالطبع، لكن الغريب هو أن تصدر بحق مسؤولين. لكن بأيّ حال لن تؤثر هذه المذكرات على العلاقة بين سورية والرئيس الحريري، كما لن تغيّر اقتناعنا كـ«تيار المستقبل» وكغالبية نيابية بضرورة فتح صفحة جديدة مع سورية، صفحة ستتزايد إيجابياتها رغم كل ما يجري لأنّ هذا اقتناعنا.

• منذ الآن بدأت بوادر الأزمة مع سورية، فكيف بعد صدور القرار الظني؟

سننظر جيداً الى القرار الظني بعد صدوره، فإذا كان ظالماً ومسيسا سنرفضه، ولا سيما اننا نحن لا نفتش عن ضحايا في قضية اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري. لكن الأساس اليوم هو عدم بناء مواقف سياسية على فرضيات غير موجودة وغير مؤكدة. لكن في الوقت نفسه لا إمكان لإلغاء المحكمة الدولية، فهذا ليس أمراً وارداً اطلاقاً.

• هل تنوون الاعتراض قانونيا على المذكرات؟

السؤال الذي نطرحه هو عن ماهية الدليل الذي على أساسه صدرت المذكرات. لكن أعود وأضيف أن الثابت الوحيد هو عدم التراجع عن الانفتاح في العلاقة مع سورية وعدم تخلي الرئيس الحريري في الوقت نفسه عن فريقه.

• وصف بعض الإعلام ردود فعل «المستقبل» بأنّها حملة على سورية؟

هذا الكلام ليس صحيحا ولا أساس له. كما ان الكلام عن محاولتنا فك العلاقة بين حزب الله وسورية لا اساس لا يمتّ الى الواقع. كل ما نريده هو علاقات ندية مع سورية، علاقات بين دولتين.

• نقلت صحف قريبة من المعارضة ان هناك «ضيقاً سورياً من ازدواجية الحريري»، ما ردك؟

لو كان لدى سورية مثل هذا الكلام لكانت توجهت به مباشرة الى الرئيس الحريري.

طهران: لن تؤثر على زيارة نجاد مطالبة الإسرائيليين باغتياله

طهران - يو بي أي - قال الناطق باسم وزارة الخارجية الايرانية رامين مهمانبرست، أن «تصريحات المسؤولين ووسائل الإعلام الاسرائيلية، التي تهدف الى عرقلة زيارة رئيس الجمهورية محمود احمدي نجاد الى لبنان، ليس لها تأثير عليها، والتهديدات التي يطلقونها لا تكشف إلا عن الطبيعة الاجرامية لهذا الكيان».

وهل تؤثر تصريحات المسؤولين الاسرائيليين ومطالبة وسائل الاعلام، باغتيال الرئيس الايراني خلال زيارته لجنوب لبنان، اكد مهمانبرست، ان «برنامج زيارة الرئيس احمدي نجاد في حال الإعداد وتجري دراسة تفاصيله وان العمل سيتم وفقا لما سيقرر».

نصر الله يطلّ السبت قبل أيام من ظهوره مع نجاد

يطلّ الأمين العام لـ «حزب الله» السيد حسن نصر الله السبت المقبل في خطاب يلقيه خلال الاحتفال الذي تقيمه مؤسسة «جهاد البناء» في الضاحية الجنوبية لمناسبة زرْع الشجرة الرقم مليون في لبنان.

واشارت تقارير صحافية الى ان من المقرر أن يطلّ نصر الله مرة ثانية في الاحتفال الجماهيري الذي يُقام في ملعب الراية في محلة صفير (في الضاحية) إلى جانب الرئيس الإيراني محمود احمدي نجاد الذي يزور بيروت في 13 و 14 الجاري.

«الحريري اعترف قبلنا فلماذا اعتبرها إساءة إليه؟»

جنبلاط: المقصود بالمذكرات السورية 3 أو4 بينهم شخص أساسي فبْرك مسألة شهود الزور

سأل رئيس «اللقاء الديموقراطي» النائب وليد جنبلاط تعليقاً على مذكرات التوقيف السورية «أين الخطأ في إصدار المذكرات»؟ مذكراً بأنه «في وقت سابق (العام 2006) صدرت بحقي مذكرة توقيف وقد حُل الموضوع سياسياً».

وأوضح جنبلاط لتلفزيون mtv قبيل استقباله امس السفيرة الأميركية الجديدة مورا كونيللي، «ان اللواء جميل السيد رفع 30 اسماً أمام القضاء السوري وكان يمكن أن يرفع 100 اسم وهذا يعود إليه»، مشيراً الى «ان الجميع يعرفون أن المقصود هم 3 أو 4 أشخاص فقط ومن بينهم شخص أساسي هو مَن فبْرك مسألة شهود الزور ووجّه الإتهام الى سورية، وبالتالي هؤلاء هم الذين أساؤوا الى العلاقات اللبنانية . السورية».

ولفت الى «أن القضاء السوري يحاول تبليغ هذه القضية الى القضاء اللبناني»، مشيراً الى «أن مسألة المذكرات تُحل سياسياً وقضائياً في آن معاً».

وعما إذا كانت هذه المذكرات تسيء الى العلاقات الجديدة التي تحاول الدولة بناءها مع سورية، قال: «فلتكن المذكرات، ولننقّ العلاقات بين الدولتين ولننته من هذه الأمور».

وعن قول رئيس الحكومة سعد الحريري انها إساءة إليه شخصياً قال: «لماذا اعتبرها إساءة؟ هو اعترف قبلنا لجريدة الشرق الأوسط بان هناك شهود زور، ولا أفهم لماذا فريق 14 مارس جن جنونه على القصة وكأنهم اخترعوا «الميّ السخنة»، معتبراً «أن مواقف هذا الفريق تُرجعنا 10 خطوات الى الوراء في العلاقة مع سورية كلما تقدمنا خطوة الى الأمام»، مضيفاً: «14 مارس» شاطرين ينادوا بالحرية والسيادة والاستقلال». وعن الوضع الأمني، لم يعلق جنبلاط، لكنه هزّ برأسه وبدا غير مطمئن.